أكدت العديد من الدراسات أن المعلومات المالية هي الأداة الرئيسية للتواصل بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين سواء فيما يتعلق باتخاذ قرارات الاستثمار أو قرارات التمويل، التحالفات والشراكات، ولهذا لابد من أن تتميز المعلومة بالشمول والشفافية والجودة، وأصبح ضرورة لابد من توفرها، هذا الاهتمام بالجودة ليس فقط من مطالب الفاعلين الاقتصادين والماليين، لكن أيضا بسبب اختلاف الأنظمة المحاسبية في جميع أنحاء العالم وعدم تجانسها في الواقع، مما جعل تنوع الممارسات وأشكال العرض، وحتى تنوع اللغة المحاسبية المستخدمة يصعب عملية اتخاذ القرار، وهذا ما أتاح الفرصة للبحث والدراسة لإيجاد الممارسات المحاسبية المتوافقة، واعتماد لغة محاسبية موحدة، وقد تم ذلك باعتماد معايير محاسبية دولية التي حددها مجلس المعايير المحاسبية الدولية، والذي أكد عليها مختلف القائمين على وضع المعايير الوطنية ،ومختلف الهيئات والمنظمات الناشطة في هذا المجال، على أنها اللغة المحاسبية المعتمدة التي تراعي جوانب الجودة في اعدادها للقوائم المالية واستقلاليتها على العوائق الاقتصادية والسياسية في عرضها.

في سياق تحديات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، أضحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم الركائز الأساسية لاقتصاد أي دولة سواء المتقدمة أو النامية، فهي وسيلة لتحفيز التشغيل الذاتي والعمل الخاص فضلا عن أنها تحتاج إلى تكلفة رأسمالية منخفضة نسبيا لبدء النشاط فيها، ولتفعيل دور هذه المؤسسات واختلاف تركيبتها سارع مجلس المعايير المحاسبية الدولية للإيجاد لغة محاسبية دولية تلاءم خصوصية هذه المؤسسات حيث بدأ الاهتمام بوضع معيار الإبلاغ المالي الدولي خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ 2001 تكون على شكل مجموعة مبسطة من المبادئ المحاسبية مقارنة بالمجموعة الكاملة "Full IFRS" وملائمة لأعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي شهر جويلة 2009 تقرر اعتماد إسم معيار الإبلاغ المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويشار إليه بإختصار"IFRS- Pme" بعد عملية دراسة وتطوير ومشاورة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم والتي دامت حوالي خمسة سنوات من أجل ايجاد لغة محاسبية دولية لهذا النوع من المؤسسات ومن أجل زيادة فرص نموها وتطويرها.

وبغية خلق منظومة مؤسساتية تستجيب لجميع التغيرات الجذرية التي تفرضها التعاملات الاقتصادية باشرت الجزائر بالإصلاح المحاسبي ابتداء من 2010 من خلال تطبيق نظام محاسبي مالي يتوافق ومعايير المحاسبية الدولية وذلك من أجل محاولة الارتقاء بالمؤسسات الجزائرية على جميع الأصعدة المحلية والدولية ولكن عملية الاصلاح لم تأخذ بعين الاعتبار مستجدات المعيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطبق نظام المحاسبي المالي بدون مراعاة طبيعة المؤسسات وقدراتها المالية والبشرية .

وبناء على خصوصية هذا الاصلاح الذي قام به مجلس المعايير المحاسبية الدولية كحل لزيادة جودة المعلومات المحاسبة والمالية وبناء على خصوصيات الاقتصاد الجزائري، الذي يسعى إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، تزايدت الحاجة إلى التعاون في ما بين الدول واثرى هذه المستجدات يتطلب من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعادة النظر في نظامها المحاسبي، من أجل الاستفادة من فرص الاستثمار، ولتحقيق الرؤية المستقبلية لهذه المؤسسات لا يمكن أن

يكتمل دون وجود أنظمة محاسبية تراعي خصوصيتها ومتطلباتها وعليه وبالتركيز على مشكلة الاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية والتي تتعلق بالتقارير المالية ،وفق المنظور الايجابي للمحاسبة الذي يعمل على شرح وتفسير دوافع الاختيار بين البدائل المحاسبية على حسب الواقع الفعلي، وعليه ومن خلال البحث يمكن دراسة العوامل المؤثرة في اختيار معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديلا للقياس المحاسبي في المؤسسات الجزائرية

أولا : إشكالية البحث

بناء على ما سبق يمكن طرح إشكالية البحث:

هل يمكن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية في المؤسسات الجزائرية وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

وتحقيقا لأهداف الدراسة التي نسعى اليها نحاول الإجابة على بعض الأسئلة الفرعية المنبثقة من الإشكالية الرئيسية على النحو التالي :

- هل يعتبر معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مناسبا وأقل تكلفة من النظام المحاسبي المالي؟
- ماهي طبيعة مستخدمي القوائم المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ماهي المحددات المؤثرة على تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

ثانيا: فرضيات البحث:

كإجابة مبدئية على تساؤلات البحث، قمنا بصياغة الفروض الآتية والتي نسعى لإثبات صحتها أو نفيها من خلال دارسة جوانب هذا الموضوع:

- **الفرضية الأولى:** تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في الإفصاح عن قوائمها المالية وفق النظام المحاسبي المالي.
- **الفرضية الثانية:** يفوق النظام المحاسبي المالي احتياجات مستخدمي القوائم المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **الفرضية الثالثة:** لا يمكن تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

ثالثا: أهمية البحث

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- التعرف على مدى انتشار التعليمات الخاصة بالمعيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- التعرف على طبيعة المشاكل المحاسبية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- التعرف على خصوصية مستخدمي القوائم المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رابعا: أهداف الدراسة

الهدف من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على مشاكل الإفصاح في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، في ظل البيئة التي تنشط فيها ،وتعريف المسؤولين عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية المعيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص من أجل مساعدتهم على تقييم أداءهم المحاسبي والمالي واتخاذ قرارات صحيحة مبنية على أسس دولية وكموضوع له تأثير على نوعية المعلومة المالية، التي تعد مصدرا مهما سواء للأطراف الداخلية والخارجية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، لا سيما أن الجزائر في بداية جديدة مع ترقب انفتاح أكثر نحو الأسواق الدولية وهذا ما يلزمهم على توفير معلومة مالية بما يتفق مع المعايير المحاسبية الدولية ولكن بصورة أقل تعقيد من المعايير المحاسبية الكاملة لتكون أداة فعالة لترشيد القرارات على مختلف الأصعدة.

خامسا: دوافع اختيار الموضوع

تعود أسباب اختيار الموضوع إلى:

- تماشي الموضوع مع طبيعة تخصص الطالبة وميولاتها الشخصية؛
- محاولة ايجاد حلول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الراغبة في دعم نشاطها الدولي فيما يخص المعلومات واجب الافصاح عنها حول أدائها المالي نظرا لضعف نظام المعلومات المحاسبي الخاص بها .

سادسا: المنهج المتبع

من خلال التساؤلات المقترحة التي اعتمدناها، وبغية اثبات صحة الفرضيات المتبناة، وللإلمام بهذا الموضوع زاوجنا بين المنهج التحليلي والوصفي الذي يتناسب مع موضوع الدراسة فيما يتعلق بالجانب النظري، من خلال تقديم أهم المفاهيم والمصطلحات الخاصة بالموضوع، و المنهج دراسة حالة للتحليل الجانب التطبيقي.

سابعا: الدراسات السابقة

لقد وجدت الباحثة بعض الدراسات ذات الصلة بشكل أو بآخر بموضوع الدراسة الحالية في حدود اطلاع الباحثة كما يلي:

- **الدراسات باللغة العربية:**

1. دراسة من اعداد مهاوة أمال، سنة 2009 بعنوان : **إمكانية تحيين النظام المحاسبي المالي وفق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير وخلصت أن متطلبات الافصاح التي جاءت بها المعايير المحاسبية الدولية تساعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من ترشيد القرارت الاقتصادية، وهذا إذا كان النظام المحاسبي المالي ملائم ومطبق بشكل كامل على جميع المؤسسات في الجزائر على حد السواء، فمن المؤكد أن تبني تطبيق معيار مبسط سيكون مناسب وبشكل أفضل لمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2. دراسة من اعداد سعيداني محمد السعيد، سنة 2013 بعنوان : **مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر**

الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير وخلصت إلى أن هناك بعض المشاكل والصعوبات في تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث واجه بعض أفراد العينة المدروسة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة تكمن في تقييم بعض عناصر الميزانية، وهذا لعدم وجود سوق مالي يمكن من خلاله تقييم هذه العناصر إضافة إلى بعض المشاكل التي تكمن في المعالجة المحاسبية، وتصنيف عناصر القوائم المالية، أن الرفع من أداء نظام المعلومات المحاسبي يسمح بضمان فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3. دراسة من اعداد مايو عبد الله،سنة 2014تحت عنوان :**محاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– حالة الجزائر–**

الدراسة عبارة عن اطروحة دكتوراه تبحث في الممارسات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، بالإضافة إلى الحقائق والعوائق التي تحول دون تطبيق النظام المحاسبي المالي بشكل جيد في هذا النوع من المؤسسات وخلصت إلى أن متطلبات المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بسيطة وعمدت هذه الدراسة على اقتراح نظام محاسبي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم في إعطاء صور واضحة عن الأوضاع المالية، كما أن النموذج المقترح تتمثل أهم مقوماته في إبراز وتأصيل القواعد والأسس التي تقوم عليها عملية ضبط الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتمثل في مبادئ النظام المالي المقترح في تطوير أداء التنظيم المحاسبي لعملية المحاسبة والرقابة للعمليات المالية والفنية التي تتم في هذا النوع من المؤسسات.

- **الدراسات باللغة الأجنبية:**

4. دراسة من اعداد MAXIMILIAN KOCH& DEVRIMI KAYA في سنة 2015تحت عنوان:

Countries' adoption of the International Financial Reporting Standard for Small and Medium-sized Entities (IFRS for SMEs) – early empirical evidence.

الدراسة عبارة عن مقال حيث قامت الباحثين بتحديد العوامل المؤثرة على تطبيق معيار الإبلاغ المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى 128 دولة نحو العالم من بينها الدول العربية: مصر، المملكة العربية السعودية حيث حدد الباحثين جملة من المحددات التي رأوا أنها مؤثرة من بينها (مبادئ المحاسبة المقبولة عموما GAAP المحلية، أسبقية تطبيق المعايير الكاملة FullIFRS، سهولة الحصول على قروض، الاستقرار السياسي، قوة معايير المراجعة المطبقة، مستوى التعليم العالي، طبيعة الضرائب ...الخ)وقد خلصت الدراسة أن الدول التي ليس قدرة على تطوير مبادئها المحاسبية المقبولة قبولا عام هي أقل عرضت للتطبيق المعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS-PME بالإضافة أن تطبيق المعيار في الدول النامية قد يساعدها على تغيير هيكلتها المالية وتزيد فرصها في الحصول على اعانات من المنظمات الدولية مثل البنك العالمي، وصندوق النقد الدولي.

5.دراسة من اعداد Mohammed haddad et Rajaa Anzile في سنة 2015تحت عنوان:

La nouvelle norme comptable –IFRS pour PME – enquête son application aux PME marocaines

الدراسة عبارة عن مقال واستنتج الباحثين بعد قيام باستطلاعات الرأي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعينة المختارة وجد أنها ليست مستعدة لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على الرغم من أن المعيار مبسط مقارنة IFRS كامل فقط و لكن ليس بسيط مقارنة مع المعايير المحاسبة المغربية وحتى وأن المؤسسات الكبيرة التي لديها موظفين مؤهلين تجد صعوبة في تطبيق نظر لوجود اختلاف بين قواعد المحاسبية وفق للمعايير المحاسبية الدولية ونصوص القانونية المحاسبية المغربية وبتالي فالمعيار الإبلاغ المالي الدولي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة لا يتلائم مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغربية.

6. دراسة من اعداد Carmen Ríos F & Aida Lozada R تحت عنوان:

IFRS FOR SME'S: Fashion Mouvement Or Route To Convergence

الدراسة عبارة عن مقال وخلص الباحثين على أهمية معيار الإبلاغ المالي الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وميل العديد من الدول لتبنيها مما يساعدها على إجراء المقارنة مع الشركات المنافسة وما له من دور في تقليل حواجز الدخول الأسواق الدولية لخلق تحالفات مع الدول أخرى للحصول على رأس مال أجنبي وفرص استثمار أخرى ولكن يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تسعى لتبني هذه المعيار أن تأخذ بعين الاعتبار التكاليف الادارية وكذا الاعتماد على تشريعات محاسبية جديدة سيؤدي إلى اعداد نهج جديد للمحاسبة.

7. دراسة من اعداد Yosra Mnif Sellami&Daniel Zéghal في سنة 2014تحت عنوان:

Analyse des déterminants de l'adoption anticipée des normes comptables internationales IAS/IFRS par les groupes français

وخلصت هذه الدراسة أن تبني المعايير المحاسبية الدولية بطريقة اختيارية على مستوى المؤسسات الفرنسية وفق المحددات التي وضعتها الدراسة إلى أن هناك اختلاف بين قدرة تبني المعايير من بلد لأخر نظرا لخصوصيات البيئة المحاسبية والاقتصادية والثقافية والمهنية وأكدت الدراسة أن المؤسسات التي تخضع لمراجعة الحسابات من قبل شركة big 4 لديها الرغبة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

ثامنا: مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تناولت هذه الدارسة بعض الجوانب التي تناولتها الدارسات السابقة، إلى أن أهم ما يميزها عن الدراسات السابقة، هو أنها سلطت الضوء على مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية التي لا تندرج في تصنيف المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة التي تطبق محاسبة الخزينة بل تندرج ضمن المؤسسات التي تطبق النظام المحاسبي المالي واعتمدت هذه الدراسة على تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي وتحديد احتياجات مستخدمي القوائم المالية في

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعرفة المحددات التي تؤثر على تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي وفق تحليل النظرية الايجابية للمحاسبة.

تاسعا: هيكل البحث

لقد قمنا بتحليل إشكالية هذا البحث، واختبار صحة الفرضيات المقدمة ضمن ثلاث فصول مترابطة، قسمنا البحث إلى فصلين نظري وفصل تطبيقي، حيث تناول الفصل الأول متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تم تطرقنا فيه إلى ماهية معايير الإبلاغ المالي الدولي بصفة عامة في المبحث الأول ثم إلى مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المبحث الثاني وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى طبيعة معيار الإبلاغ المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما الفصل الثاني فخصصناه لدراسة الإجراءات التحضيرية لتطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تناول المبحث الأول الإفصاح في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق النظام المحاسبي المالي، أما المبحث الثاني فخصص لمقارنة النظام المحاسبي المالي مع المعيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتناولنا العوامل المؤثرة في تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المبحث الثالث ،أما الفصل الثالث بعنوان محددات تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث تناولنا في المبحث الأول واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفي المبحث الثاني قمنا بإجراء دراسة استبيانيه لتقييم النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية وفي المبحث الثالث قمنا بإجراء دراسة لوجستية للتحديد العوامل المؤثرة على تطبيق المعيار الإبلاغ المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.